الدستــور العراقــي المنتظــر فــي افــق آت

قراءة مسودة الدستور.. قبل الاستفتاء

محمد شریف ابو میسم

من المفترض ان يتم عرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي، قبل موعد التصويت المقرر في منتصف شهر آب المقبل ما لم يحصل تأجيل لمدة ستة اشهر على وفق ما أقره قانون ادارة الدولة المؤقت، الذي أجاز التأجيل لمرة واحدة فقط.. ومن المرجح ان لايتم التأجيل استجابة لمقتضيات المرحلة الراهنة ولصعوبة المخاض الذي يعيشه البلد، بغية التعجيل في دفع العملية السياسية قدمآ باتجاه تحقيق مطاليب الغالبية العظمى من الشعب وقد أوجب قانون ادارة الدولة نشر مسودة الدستور وتوزيعها يصورة واسعة لتشجيع اجراء نقاش عام بين ابناء الشعب بشأنها، وهذه العملية تحتاج

الديمقراطية. فما زال رئيس الدولة مثلاً يشكل للبعض نموذ جا للسلطة المطلقة، مع ان الواقع السياسي الحالي يشير إلى تعدد السلطات، وماً زالت ثقافة تغييب ومصادرة الرأي الآخر هي السائدة، لأن الموروث السياسي والاجتماعي كبير، وهذا الموروث ربما يجعل من عملية هضم المضامين الجديدة المتعلقة بالمتغيرات الجوهرية في طبيعة البناء السياسي، كالفيدرالية مثلاً، امراً صعب المنال. .. اما المتغيرات الأخرى المتوقعة أو المرتقبة على بعض الملامح

. إلى جهد اعلامي استثنائي، تـشـارك فيه وسـّائل الاعلام والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، بما

فيها مؤسسات المجتمع المدنى ، بغية تسليط الضوء على ما وشرح مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعامة الشعب.. فالفئات المتعلمة من الشعب ربما ستكون على دراية، وان كانت متواضعة، بمعاني وجود دستور دائم جدید، وریما ستكون لها وجهة نظر في مضامينه المتعلقة بمحاوره الرئيسية، كفصل السلطات، وتكريس حكم القانون، واستقلال القضاء، وإقامة دولة المؤسسات، وتَاكيد التعددية الفكرية والسياسية والثقافية والقومية والدينية، ومعالجة التمييز بمختلف اشكاله عبر نصوص تعتمد مبدأ المواطنة العراقية واقرار مبدأ تداول السلطة سلمنأ واقرار احترام حقوق الاقليات، وتأكيد اللامركزية كصيغة للادارة السياسية، واقرار ضمان الحريات بما ينسجم مع لائحة حقوق الإنسان اقرارحق الشعب باختيار ممثليه عبر الانتخابات الحرة، ووضع ضمانات دستورية تحمى السلطات السياسية من هيمنة المؤسسة الفكرية.. الخ، بيد ان الواقع السياسي والاجتماعي يشير إلى إن

قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي التي تشكل ثقلا تصويتياً كبيراً، ما زالت خاضعة لثقافة الحكم الشمولي التي ترسخت في اللاوعي الجمعي جراء غياب سلطَّةَ القانون وتجيير السلطتين التشريعية التنفيذية لعقود طويلة... لخدمة شخصية (القائد) فثقافة تمجيد السلطة المطلقة المركزية وتبجيل الانفراد في ادارة سلطة البلاد، ما زالت مترسخة في بعض العقول ، برغم الخوض في تفاصيل المارسة

الصورية لشكل الدولة

الجديدة، كتغيير العلم أو

تغيير النشيد الوطنى، فانها

تعد لدى البعض بمثابة

التجاوز على المقدس، وعليه

فنحن بحاجة إلى خطاب

اعلامي يسهم به الجميع من

اجل تفعيل المضامين

الحقيقية لما متوقع طرحه في

مسودة الدستور، وبخلافه فان

بعض المراجع السياسية على

أختلاف توجهاتها سيكون لها

التأثير في قطاعات من

الجماهير لجعلها تتبنى

خياراتها ... وربما سيكون

للمادة ٦١ الفقرة (ج)

والمتعلقة برفض الدستور إذا

ما رفضه ثلثا عدد السكان في

ثلاث محافظات ... الكلمة

الفصل ومن ثم العودة إلى

نقطة الصفر.

كلمته الَّان وليس في وقت ٱخر. تجاه الوطن. -----الدستور العراقي الجديد قادم بلاريب وكتابته مهمة تاريخية سيكون المجتمع

المثقف والسلطة اما ان يكون تابعاً ذليلاً وبوقاً لـدكتـور على عباس علـوان: المثقف العراقي المسؤول والمنتمي، لابد ان يقول

الدكتور مجيد العلاق: يجب أن يكون للمثقف صوته الواضح والمسموع في جميع مراحل إعداد وصياغة مسودة الدستور الاستاذ سعد يحيى ق: يجب ان يتحمل المثقف مسؤوليته التأريخية

العراقي بكل مكوناته مسؤولاً عن انجازُها وتخطي مراحلها، بوعي وطني عال وفهم دقيق لطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق وكذلك التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية التي سيكون لها دور فاعل وكبير في التنمي والتطور والاستقرار، إذن الدستور آت، ونأمل إن يعبر عن كل الطيف العراقي، وجـوداً وحقـوقـاً، ومـشـاركـة في صنعً مستقبل الوطن، عن صياغة المسودة، . وفكرة المحاصصة التي طرحت على أنها حل للعملية السياسية في العراق بعد سقوط النظام السابق، وعن دور المثقف في كل ذلك، كان لنا حوار مع نخبة من الاكاديمين والباحثين المتخصصين، معبرين من خلاله عن آرائهم واستشرافهم لمستقبل العراق، وقد تحدث الينا بداية الدكتور على عباس

المثقفوت وكتابة الدستور أولاً: لقد ظلت العلاقة بين المثقف العراقي والسلطة سواء اكانت هذه السلطة هي الدولة بمجموعها، أم الحكومة بخصوصها علاقة مشوشة ومضطربة، بل استطيع ان اقول كانت علاقة غير مفهومة لانها لم تقم علي اسس أو تقاليد حضارية أو انسانية، بعيدة كل البعد عن أي مفهوم ديمقراطي أو اساس من العدالة أو المواطنة الصحيحة، ومنذ أن قامت

يمدح السلطان، ولاسيما في مرحلة الدكتاتور صدام حسين، فيحصل على شيء من الأمان وبعض من فتات المائدة، أو يكون معارضاً فلا يلقى الا الحرمان والجوع والتشرد والسجن والموت، ولقد جاءت اللحظة التاريخية التي يقف فيها المثقف موقفاً جديداً.

كانت العلاقة بين

وازعم ان هذا الموقف الحديد بختلف تماماً عن الموقفين السابقين فهو ليس تابعاً وبوقاً للسلطة وليس معارضاً متمرداً ضدها انه الان يقف موقف الانسان المسؤول عن الوطن اولاً وعن الثقافة بمفهومها الواسع: الساحة الثقافية، البناء الثقافي، والانسان المثقف بشكل عام، هـو الآن، وكمـا في الدول المتحضرة التي تقدمتنا اشوإطأ هو المعني الأول بكتابة القانون الأكبر للوطن، القانون الذي تتفرع منه جميع القوانين الأخرى. المثقف موقفه قبل كلّ العناصر الآخرى في المجتمع له الحق في رفع صوته وتقديم تصوراته ورؤاه في هذا الدستور وهو قبل السياسي والسياسيين الذين هم الان يتصدرون كل الانشطة في العمل الوطني وسواء اكان هذا ... المُثقف منتميّاً لهّنذاً الحزب أو ذاك أم لهذه القومية أو تلك الا انه ينتمي الان الى افق ابعد من الهوية أو العرق أو الطائفة، هذا الأفق هو افق الثقافة الانسانية الواسع المؤطر باطار العراق الشامل الدي يضم كل المكونات والعناصر والقوميات والأديان والاعراق. ثانياً:-إنَّ الملاحظ الآن على مايقال ويكتب وينشر حول كتابة الدستور هذا الخطاب الانشائي العام والعبارات والمصطلحات العائمة والكلمات الطنانة الرنانة. ولذلك فان اوجب مايوجب على المثقفين العراقيين هو ان يكون علمياً دقيقاً ومحدداً، أي ان تكون رؤاهم

ليست خيالية أو انشاّئية بمعنى ان

بتقدموا بفقرات محددة توضع في

دُستور الأمة تؤكد حق الحياة والكرامة

منة من احد، لسبب وحيد انه مثقف على شرط واضح بتعريف المثقف المعترف به من قبل مؤسسات ثقافية محترمة، وان يكون قد قدم من انجازات واعمال وحركة ونشاط توصله الي مستوى صفة (المثقف) المعترف به دستورياً، وليس شُرطاً ان تَكثر الفُّقرات الخاصة بالمثقف ضمن الدستور، وانما تقتصر على فقرات محدودة جداً ولكنها حاسمة وواضحة يحسن صياغتها قانونيون خبراء بتلخيص المفاهيم والمطالب تؤكد حقوق المثقف وواجباته ودوره، واذا استطعنا بتكاتف جميع المتقفين على هذا الاساس يكون المثقف العراقي قد انجز مالم يستطيع انجازه

ومستقبلة وان تضمن له الحقوق

الكاملة في العيش الكريم دون اذلال أو

كل المثقفين العرب على مستوى تاريخِهم الحديث وفي اقطارهم كلها. ثالثاً:- من المؤكد أن الدستور بمفهومه الدولي والعام هو الوثيقة التي يتم التوافق عليها من قبل ابناء الوطن جميعاً، وبمعنى من المعانى ان المواطنين متساوون جميعاً على حد سواء في الحقوق والواجبات فليس هناك من هو اعلى ولا اكبر ولا اصغر من غيره مهما كان دينه أو قوميته أو انتماؤه أو عرقه، الكل ينطلقون من خط واحد والكل يحمل هـويــة (العــراقي)، ولاشك ان الدولة والحكومة سوف تعمل على اصدار الهوية العراقية الموحدة ذات الرقم الوطنى المتسلسل بعيداً عن الأَلْقَابُ والْعَشَائَّرِيات والاديانُ والأعراقُ، هـذه هي الهـويـة المطلـوبـة وهي التي متتحدث عنها فقرات الدستور العراقي المؤمل، وبهذا وعليه فان مايسمي بالمحاصصة والتقسيمات التي سادت العمل السياسي والوطني منذ سقوط النظام الدكتاتوري حتى الان لابد ان تزول باي شكل من اشكالها في كتابة الدستور، لأن الدستور لن يتحدث عن ربي أو الكردى اليزيدي ولاعن الشيعي أو السني أو المسيحيّ، وانما سيتحدث عن العراق والعراقي وحده لأن العراقيين جميعاً متكافئون في كل شيء، فلا فضل لعراقي على عراقي الا بـألمواطنـة والانتمـاء

وسيكون خطيراً في رفض التقسيمات والمخاصصات الطائفية والعرقية والمذهبية والحزبية والعمل على ازاحة هذه الحالة السياسية المؤقتة والتي وجد بعضهم فيها مجالاً رحباً لتسويق نفسه أو اهله أو عشيـرته في تسلم المنـاصب والسؤوليات والأمتيازات بغير وجه حق، انها مرحلة تاريخية خطيرة وانعطافة حادة يشهدها الوطن والمواطن والمثقف خاصة ومن هنا كان الدور المطلوب من المثقف دوراً خطيراً ومطلوباً، لم يعد شاهد العصر ولا الشاهد على الجرائم ولم يعد المِثقف العراقي بوقاً أو معارضاً أو مُتمرداً، انه المثقف العراقي المسؤول والمنتمي، ولابد ان يقول كلّمته الان وليس في وقت آخر، والا فانه سيكون الشيطان الأخرس!

كتابة الدستوربيت المتخصصيت والكيانات

السياسية الدكتور مجيد صادق العلاق المتخصص في فلسفة التربية وعلومها قال: أعتقد ان كتابة الدستور، يجب ان تكون موكلة الى جهة فنية متخصصة في القانون وفقهه، أما الجهات الاخـري من كتل وكيانات سياسية ودينية واجتماعية، أرى أنها من الضروري أن تبدي آراءها في مضمون الدستور وتوجهاته الفكرية والسياسية والدينية والعرقية والاثنية، كما يتوجب على الجهة التي ستتبنى كتابة الدستوران تراعى الهوية الوطنية العراقية والتنوع الموجود في بنية المجتمع العسراقي وتسركيبته الفسيفسائية، إذ من الطبيعي وكما هو حاصل، في بعض تجارب دستورية لدول اخـرى، وممـا لايخفـى علـى أحـد، فـان الدستور سيعرض على الجمعية العمومية وبعد مداولة افكاره ومناقشة بنوده، سيتم عرضه على الشعب العراقي لاجراء الاستفتاء العام عليه، وهناً، سيقول الشعب كلمته الفيصل في ذلك، أما عن دور المثقف، فانه وبلاشك، يجب ان يكون له صوته الواضح والمسموع في جميع مراحل إعداد وصياغة مسودة الدستور، بل يجب ان يكون للمثقف موقفه المميز والمستقل والمرتكز على

ثوابت وطنية، إنطلاقاً من كون شريحة المُتقفين تجسد صورة الوطن في توجهاته الحضارية والثقافية والمعرفية، وبامكان هذه الشريحة بلورة هذا الموقف، عبر أنشطة وفعاليات وملتقيات تهدف الى إشاعة ثقافة الانتخابات والديمقراطية وكذلك، ثقافة مؤسسات المجتمع المسدني والثقسافسة الدستورية لذلك، فانَّ على المثقفين وفي مختلف انتماءاتهم توحيد جهودهم والاتضاق على صياغة مشروع صياغة ميثاق وطني، يحمي حقوق الوطن والمواطن، لان الأهم، هُو ضمان حقوق المواطن كضرد وككيانات اجتماعية متنوعة، أما شبح المحاصصة، فانه أثقَّل كاهل العملية السياسية خلال مراحلها الانتقالية، ناهيك عن انه كرس حالة الاحتقان الطائفي والعرقي وغذى العصبيات الاخرى، من هنا فان دور المثقف، مرة إخرى، يجب ان يكون حاضراً وفاعلاً في التصدي وبقوة لكل الدعاوى التي من شأنها أن تُشوه الطبيعة الوطنية للدستور من خلال اشاعة لغة الحوار والتفاهم بين مكونات المجتمع ومد جسور الالتئام الوطني وابعاد شبح المحاصصة عن كل مفاصل ر. العملية السياسية التي سترتكز في

بغداد/حماك كريم

من لبس، فمثلاً، عند قيام ثورة ١٤ تموز الوطنية، كلف الوطني الراحل، عبد

الكريم قاسم، المرحوم حسين جميل

بكتابة الدستور وكما هو معروف عن

جميل أنه كان يحمل الصفتين السياسية والقانونية، بمعنى آخر، كان

جديراً بان تناط به مثل هذه المسؤولية،

وعند صياغة دستور عام ١٩٥٩، لم

يعتمد جميل على قدراته الداتية

فحسب لانحاز تلك المهمة، بل اعتمد

على على رجال سياسة وقانون أكفاء،

حتى اشراكهم في عملية الصياغة، واذكر منهم، الأستاذ عبد الامير العكيلي،

خلاصة القول في هذا الشأن، نحن نتفق

على ان صياغة مسودة الدستور تتولاه

جهة فنية مختصة تكون مؤلفة من

مجموعة من القانونيين والقضاة

وبعض الباحثين الاكاديمين، لكن هذا

لايعني، مطلقاً، ان نغض الطرف عن السياسيين ودورهم في هنه المهمة

التاريخية، بل أقول ليس من المعقول ان ندعوهم الى التخلي بعيداً عن تلك

أما فيما يخص دور المثقف فانه بلا

شك، يشكل خطراً كبيراً على كل قوى واشكال الظلام، في حين ان صاحب

الفكر الحر والداعي الى الافكار الحرة

والنيرة لايخاف من الفكر، لماذا؟ لانهِ يرتكز على فكر حواري يعتقده صائباً،

فلذلك أنا أعتقد أن دور المثقف في هذه

المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ

العراق دور خطير ومهم جداً بمعنى

آخر، يجب أن يتحمل المثقف مسؤوليته

التاريخية تجاه الوطن، فالمثقف صاحب

مهمة لن تنتهي أو تتوقف عند نهاية

مهمته في هذه العملية أو تلك، إذ أن

مهمته مستمرة في تثقيف الناس

وتنشيط وإثاره وعيهم الايجابي تجاه

طواهر الحياة الجديدة، لذلك تقع على

المثقف اليوم، مهمة اشاعة ثقافة

الانتخابات والديمقراطية وثقافة

مؤسسات المجتمع المدنى وكذلك الثقافة

الدستورية، من خلال اقامة الندوات

والملتقيات والحوارات التي تصبي

خدمة هذه العملية، ناهيك عن ان

هناك مسؤوليه ثنائية يتحملها

السياسي جنباً الى جنب مع المثقف ألا

وهي حمآية الدستور بعد كتابته واقراره

حتى لا يستطيع كائن ما أن يتطاول

على شرعية أي بند من بنوده، أو لا

تستطيع أية جهة سياسيه أو حكومية

ان تعطل احكام هذا الدستور أو

الالتفاف عليه. ﴿أَمَا مسألة المحاصصة،

فلدي في حقيقة الامر، اكثر من تحفظ

عليها، اذكر منها وبشكل رئيس أنها

تتناقض تماماً مع أي نظام ديمقراطي،

من جانب آخر، أنها تتقاطع مع مفهوم

الهوية الوطنية التي تنضوي تحت

مظلتها مكونات الشعب العراقي،

القومية منها أو العرقية والدينية

المذهبية، في الوقت الذي، نحن ندعو

فيه الى ترسيخ الهوية الوطنية العراقية

التي تضم الجميع وتحمي حقوق

الجميع، بمعنى آخر، أنني أدعو، لستقبل العملية السياسية في العراق،

ان يعتمد في تشكيل حكوماته القادمة

على معياري الكفاءة والنزاهة الوطنية

ان وطننا الحبيب له خصوصياته

فشعبنا العظيم يضم عربأ واكرادا

وقوميات اخرى كثيرة وشعبنا يضم

مختلف الاديان، فبينهم المسلم الشيعي

والسني والمسيحي والصابئي. وعلى من

يمارس السياسة أن يلاحظ هذا الواقع

أو هذا القدر كما يقال فنحن لسنا عرباً

مسيحيين و. واي نحن (لسنا فقط) ان

هذه الحقيقة يجب ان نضعها أمامنا

هدفنا خدمة الجميع وليس مقبولاً أبداً

جميعاً، وليكن.

مسلمين فقط

أسأس المساواة والعدل واحترام حقوق الانسان وحريته وماالى ذلك. وتحدث الاستاذ سعد يحيى عن المحاور ذاتها:-ان صياغة مسودة الدستور ليست بالعملية السهلة، وذلك يعود إلى طبيعة الدستور ولانه قانون عام ومهم في تنظيم حياة مجتمع له تركيبة خاصة في التنوع، لهذا يفضل في مثل هذه الحالة، التأنى والدقة في صياغة

عراقنا الجديد على قانون عام ينظم

العملية ومايتبعها من تأسيس سلطات

تشريعية وتنفيذية وقضائية يضمن لها

العمل الوطني المستقل، وعليه فان

الدولة ووفق ما ذكرت تقترن بهموم

المواطنة قبل كل شيء وأن تقوم على

لانه القانون العام الذي سينظم ويحمى حقوق الجميع، والأبأس من ان يتدخل السياسي في ذلك، لانه، كما أرى، أقدر من غيرة على معرفة احتياجات الشعب، لكن الموضوع لايخلو

الدولة العراقية حتى سقوط النظام والحرية والعيش بانسانية لهذا المثقف، العراقيــــون أول مـــن كتــ صورا في العالصم الدكتور: حواد مطر الموسوك

الحديث عن الدستور يستحضر في الذهن صورة برج بابل والطوفان الكبير في ارض بلاد الرافدين، لتى ارتبط اسمها لدى الكثير من الناس بدستور

أو قَانُونَ حمورابي. وتقدم بلاد الـرافـدين منظـوراً هـائلاً مليئـاً بمنجزات انسانية رائعة لواقعنا الحديث بالاشتراك مع منطقة نشوء الحضارات في الشرق . الأدنى أو عند اليونان أو الرومان، لكن ارض بلاد الرافدين سبقت الكل في انجازاتها وابداعاتها ومنها انطلق الحرف وبدأ الانسان يدون لينظم

فقد كشفت التلال المنتشرة في هذه الارض عن أقدم الدساتير في العالم حتى الان، فكان قانون اورنمو ٢١١٣ - ٢٠٩٦ ق.م الذي يدل على مستوى عُـُّالٍ مِن الفهم القانوني من حيث النضج والتنظيم ومعالجة جوانب كثيرة من الحياة وهذا يعني بكل تأكيد انه سبقتها قوانين اخرى لم . ثُف الى الان، لاسيما ان دول المدن السومرية (نحو۲۹۰۰-۲۴۰ق.م) لابد ان تكون لها قوانين تنظم ادارة الدولة وتحدد الضوابط التي تحكم علاقة الافراد في مابينهم وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة وتنتظم الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثُم لحقه قـّانـون نبت عشتـار (١٩٣٤–١٩٢٤ق.م) ثم قانون مملكة اشنونا الذي يعتقد انه سبق قانون حمورابي بنحو ثمانين سنه ثم القانون الشهير وهو قانون حمورابي (١٧٩٢-٧٥٠ق.م) الذي اشير إليه بالمسمارية حسب قراءة الاستاذ الدكتور عامر سليمان استاذ التاريخ في جامعة الموصل بعبارة (دنات مشارم شا حمربی أکن) بمعنی (هذه هی القوانين العادلة التي ثبتها حمورابي) فاللفظة (دنات) تعني (قانون، دستور، قرار) ثم اعقب ذلك قوانين اخرى منها القوانين الاشورية المتعددة

من ذلك يتطلب من الدستور المقترح ان يكون دستوراً عادلاً، ليس لفظاً بل تطبيقاً أن لايفرق بين العراقي الذي في اقصى الشمال في الجبال والعراقي في اقصى الجنوب في الاهوار والعراقي يُّ اقصىَّ الغرب في الصحراء، والعراقي في اقصى الشرق في البساتين. ان يكفل حقوقهُم المدنية والاجتماعية، ان يضمن الحرية لكل فرد من

افراد المجتمع، وبصفتي مهتماً بالتاريخ القديم لابد لي من القول ان لفظة الحرية اول ماظهرت في ارض اهوار العراق القديم، وفي اقدم النصوص المكتشفة التي ترجع الى منتصف الألف الرابع قبل الميلاد اذا لم تكن ابعد من ذلك في مدينة لكش وهي من المدن السومرية اطلالها تلول الهباء في الجانب الغربي من نهر دجلة على مسافة نحو (٣٠كم) اليّ الشرق من مدينة الشطرة في الناصرية. فقد كان الوضع في عهد (أنسى) أي الحاكم (اورتنا نشه) يمتاز بانه عهد اضطهاد وعدم مساواة وتعد على حقوق الانسان وفرض الضرائب الباهظة على ثروتهم والاستحواذ على أملاك المعبد، وقد قام مؤرخ عراقي حر (وربما يوازي عمل الصحفي في الوقت الحاضر) بتصوير حالة الناس آنناك ومايتعرضون له من اضطهاد وقال: (ان جباة الضرائب منتشرون في كل مكان حتى الموت لم يخلص الناس من الضرائب، وفي هذا الوضع النزري تولى الحكم الملك (لوكال) اورو-كاجيناً (۲۳۷۸-۲۳۷۸ق.م) وهو اخر ملوك عصر السلالات الثالث (٢٤٠٠-٣٣٦ق.م) الذي اسرع إلى إعادة العدل واُرجع حرية المواطن، واصدر اصلاحات مهمـة تعد اقدم المحاولات في تسريع تطور المجتمعات البشرية، وقد قام الاثاري الفرنسي (فرانسوا تورو دانجان) باستنساخها وترجمتها ولفت النظر إلى ورود لفظة (Am-Ar-Gi)اماركي التي نعطي معنى الحرية التي هي امنية . جميع شعوب العالم في الوقت الحاضر.

لذلك يتطلب مناً الاسراع في كتابة الدستور وليس التسرع لضمان حرية الافراد كما فعلّ (اورو-كاجينا) وان يكون رائعاً وقوياً وعصرياً، حتى يسجل بالتاريخ كما سجلت القوانين

العراقية القديمة. وعليه استيعاب كل التيارات والمشارب على ان يضمن حق الفرد في الاعتقاد والممارسة الدينية دون المساس بالاخرين، والتمركز بتفهم على نقطة مركزية، وعدم فسح المجال ان يتمحور على اسس عشائرية أو غيرها هذا لايعنى ايجادنظام اداري مركزي يولد دكتاتورية جديدة، بل عليه ان يقيم نظاماً اتحادياً فدرالياً متماسكاً يحافظ على وحدة العراق، وهذا ليس بجديد على تاريخ

يمكن القول عنها أنها دولة (كونفدراليه) في وضعها انداك حيث تتكون من مجموعة قبائل اعطت الحرية لكل قبيلة في ادارة نفسها لكنها في النهاية مرتبطة بسلطة عليا، والواقع ان الحكم المقبور خُلق في نفسية الفرد العراقي روح التقسيم نتيجة المقابر الجماعية واستخدام الاسلحة الكيمياوية ضد شعبه، لذلك هذا لايمنع من اقامة حكومة وبرلمان محلي في ضوء المحافظة أو الاقليم في محاولة للقضّاء على التدخل العسكري على شكل انفلات مستقبلاً في السلطة لذلك علينا ان نبتعد عن الاخطاء التي وقع فيها الدستور العراقي الملكي الذي ادى بِالنَّتيجِةِ الى حدوث اكثر منَّ انقلابٌ وتمرُّد.كما . ان على الدستور أن يشير الى حقوق المراة وما تتعرض له من اضطهاد وضمان حقوقها وقد استطاعت الدساتير العراقية القديمة التاكيد على حقوق المرأة وللتفصيل في ذلك يمكن الرجوع الى كتاب سهيل قاشا المرأة في شريعة

حمورابي أو اطروحة ثلماستيان عقراوي المرأة في

حضارة وَّادي الرافدين اوجان امل ريك مركز المرأة

معاوت عميد كلية الأداب جامعة بغداد

المنطقة العربية فقد استطاعت دولة كندة العربية قبل الاسلام ان تقيم في وسط نجد دولة

في قانون حمورابي. كذلك يتوجب على الدستور ان يضمن وينظم الحقوق السياسية والسلطة الحاكمة وعدالتها تجاه الشعب والحقوق المدنية المتمثلة في الحياة والاعتقاد وسلامة النفس والتملك وحق حماية الاملاك وحق الحماية والتقاضي كذلك لابد ان يحتوي الدستور على اشارة مهمة جداً بالنسبة لاساتدة الجامعة وعلماء البلد حول اصدار قانون خاص بهم يشبه القانون المعطل وهو (قانون الخدمة الجامعية) منذ مدة طويلة وطرح قبل مدة ولاندري هل فعلاً هو قانون أم قرارات لتحسين وضعية الاستاذ الجامعي؟! المهم ان يضمن هنذا القانون كل الحقوق المستحقة للاستاذ الجامعي الذي تعرض في العهد المقبور الى انواع متعددة من الأضطّهاد والتهجير بالسر والعلن واليوم يتعرض الى القتل والخطف وليس هناك من رادع، وهم علماء الوطن واساسه الاكاديمي المهم، فمن بينهم وعلى يدهم يتخرج

